مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أدوات الدفع الالكتروني ودورها في تعزيز كفاءة السياسة النقدية في الكويت وإمكانية الاستفادة منها في سورية
اسم الكاتب: أحمد محمد غزال، علي محمد كنعان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6113
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 40- 3- 2024 : 119- 134

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 40 - 3- 2024 : 119- 134

أدوات الدفع الالكتروني ودورها في تعزيز كفاءة السياسة النقدية في الكويت وإمكانية الاستفادة منها في سورية

أحمد محمد غزال[1]، علي محمد كنعان[2]

1. طالب دكتوراه- قسم المصارف والتأمين- كلية الاقتصاد-جامعة دمشق
Ahmad.ghazal@damascusuniversity.edu.sy
2. أستاذ- قسم المصارف والتأمين- كلية الاقتصاد-جامعة دمشق
ali.kanaan@damascusuniversity.edu.sy

تاريخ الايداع: 2023/8/2
تاريخ النشر: 2024/2/11



حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

الملخص:

يهدف البحث الحالي إلى معرفة أثر أدوات الدفع الالكتروني في تعزيز كفاءة السياسة النقدية في الاقتصاد الكويتي، مع دراسة إمكانية الاستفادة من التجربة الكويتية في سورية من ناحية اختيار أدوات الدفع الالكتروني المناسبة للاقتصاد السوري.

تمّ تحديد المتغير التابع (النقد في التداول)، في حين كانت المتغيرات المستقلة (،قيم معاملات البطاقات الائتمانية، قيم معاملات البطاقات غير الائتمانية، سعر الفائدة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، تمّ استخدام نموذج VECM الذي يوضح العلاقة قصيرة وطويلة الأجل خلال الفترة 2012-2021 بشكل ربعي، أشارت النتائج إلى أنّه على المدى قصير الأجل تساهم عمليات الدفع الالكتروني في تشجيع الإيداع من خلال ما تحققها من مزايا وهذا ما يخفض من النقد في التداول، مع ضرورة الإشارة إلى أنّ أثر البطاقات غير الائتمانية أكبر من أثر البطاقات الائتمانية وذلك لاعتماد الجمهور على البطاقات غير الائتمانية. أمّا على المدى طويل الأجل يستمر الأثر المعنوي السلبي للبطاقات.

بغرض تعزيز الكفاءة في الاقتصاد السوري لا بدّ من استخدام أدوات الدفع المدينة في الاقتصاد السوري كونها تغير من تركيبة العرض النقدي ولا تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية: النقد في التداول، سعر الفائدة، البطاقات الائتمانية، البطاقات غير الائتمانية.

Electronic payment tools and their role in enhancing the efficiency of monetary policy in Kuwait and the possibility of benefiting in Syria

Ahmad mohammad ghazal [1]، Ali Mohammad Kanan [2]

1. phd student-banking and insurance department- factualy of econometics-Damascus University
Ahmad.ghazal@damascusuniversity.edu.sy
2. Profissor in banking and insurance department- factualy of econometics-Damascus University
ali.kanaan@damascusuniversity.edu.sy

Received: 2/8/2023
Accepted: 11/2/2024

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract:

The current research aims to know the impact of electronic payment tools in enhancing the efficiency of monetary policy in the Kuwaiti economy, while studying the possibility of benefiting from the Kuwaiti experience in Syria in terms of choosing electronic payment tools appropriate for the Syrian economy. The dependent variable (cash in circulation) was determined, while the independent variables were (values of credit card transactions, values of non-credit card transactions, interest rate, real GDP growth rate). The VECM model was used, which shows the short- and long-term relationship during the period 2012-2021 On a quarterly basis, the results indicated that in the short-term, electronic payment operations contribute to encouraging deposits through the advantages they provide, which reduces the amount of cash in circulation, with the need to point out that the impact of non-credit cards is greater than the impact of credit cards. Due to the public's reliance on non-credit cards, the negative impact of cards continues in the long term. In order to enhance efficiency in the Syrian economy, debit payment instruments must be used in the Syrian economy because they change the composition of the money supply and do not lead to high inflation rates.

Keywords: Money in cirucation , Interest rate; Credit cards

1- المقدمة:

يعبر التحول الرقمي عن استخدام التكنولوجيا لإحداث تغيرات جذرية في وحدات الأعمال، ويقسم التحول الرقمي إلى تحول سطحي shallow digital transformation الذي يقصد به إدخال وسائل الدفع الالكتروني للجمهور الذي تتعامل معها المؤسسات والتحول العميق deep digital transformation الذي يقصد منه التغيير العميق في ثقافة المؤسسة والإجراءات المتعلقة بأداء الأعمال. ومع وجود عوامل داعمة للتحول الرقمي من بينها تعلم الآلة والتعلم العميق، الخدمات السحابية. فلا بدّ للمؤسسة من تغيير نموذج أعمالها لتضمن استدامة عملها في عالم المال والأعمال.

ومن أهمّ الجوانب التي ستشهد تغيراً في ظل التحول الرقمي قطاع الخدمات المصرفية والمصرف المركزي من خلال سياسته النقدية في التعامل مع ظهور متغيرات ومصطلحات جديدة مرتبطة بالتحول الرقمي مثل ظهور شركات التقانة المالية التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية ومن مجالات عملها التمويل الجماعي وقنوات الدفع الالكتروني. ما يشكل متغيراً إضافياً لا بدّ من الجهات العاملة في الجهاز المصرفي التعامل معه.

لا بدّ من التركيز على محاور عدّة من بينها: أثر أدوات الدفع الالكتروني الذي يمثل شكلاً أساسياً من أشكال التحول الرقمي السطحي في الطلب على النقود كمتغير من متغيرات السياسة النقدية، محفزات الإقبال على أدوات الدفع الالكتروني، آلية استجابة المصرف المركزي والمصارف العاملة وشركات التقانة المالية بما يسهم في تحسين الاقتصاد على المستوى الكلي. مع ضرورة الإشارة إلى أنّ سياسات التحول الرقمي قد تختلف بين اقتصادات ذات انتشار ضعيف للدفع الالكتروني واقتصادات ذات انتشار قوي.

تحاول الدراسة تطبيق المحاور السابقة على الاقتصاد الكويتي الذي يتميز باقتصاد رقمي مرتفع نسبياً حيث تبلغ نسبة النقد في التداول من إجمالي الكتلة النقدية M3 ما يقارب 5% (حسب التقرير الصادر عن البنك المركزي الكويتي) وذلك ما يدّل على وجود اقتصاد رقمي في الكويت. في حين من الممكن أن يكون هناك ارتفاع في النقد في التداول في سورية نتيجة آثار الحرب على سورية في الاقتصاد السوري. وعليه فهذا البحث يحاول أن يجد مقاربة يمكن تطبيقها على الاقتصاد السوري من خلال النتائج الواردة في النموذج على الاقتصاد الكويتي من حيث العوامل المشجعة على الدفع الالكتروني وأثرها على السياسة النقدية.

2- الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Ulina&Maryatamo,2021) إلى معرفة تأثير حجم المعاملات غير النقدية من خلال بطاقات ماكينات الصرف الآلي (ATM)، وبطاقات الائتمان في العرض النقدي في إندونيسيا من 2009 الربع الأول إلى 2019 الربع الثاني، حيث تمثل المتغير التابع في العرض النقدي، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من البطاقات غير الائتمانية والبطاقات الائتمانية وباستخدام تحليل الانحدار فقد أشارت النتائج بطاقة الدفع الالكتروني بنوعيها يؤدي إلى زياة العرض النقدي.

وهدفت دراسة (Igamo&Falinaty,2018) إلى معرفة "أثر النقود الالكترونية في كفاءة نظام الدفع والبدائل للنقد في أندونيسيا" خلال الفترة 2007–2017 حيث تمّ التعبير عن الكفاءة باستخدام متغير الاستهلاك الخاص، كما تمّ استخدام العرض النقدي لمعرفة أثر الدفع الالكتروني في الطلب على النقود (المعنى الضيق للنقود). وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ فقد خلصت الدراسة إلى أنّ زيادة إجراء المعاملات باستخدام النقود الالكترونية أدى إلى ارتفاع الكفاءة (ارتفاع الاستهلاك الخاص) وانخفاض في العرض النقدي بالمعنى الضيق.

ودراسة (Maumtaz et el,2020) التي هدفت إلى معرفة أنشطة التكنولوجيا المالية على السياسة النقدية؟ حيث كانت المتغيرات التابعة (فجوة الناتج المحلي الإجمالي، وحجم أنشطة التكنولوجيا المالية، العرض النقدي) في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، الدفع عن طريق الموبايل، الدفع عن طريق الانترنيت، قيم الاستثمار في العملات الرقمية) مطبقين ذلك على 25 دولة خلال الفترة 2001 إلى 2018 على نحو ربعي وقد خلصت الدراسة إلى أنّ أنشطة التكنولوجيا المالية قد أدت إلى انخفاض كتلة النقد خارج القطاع المصرفي وتعزيز معدل النمو الاقتصادي.

جاءت دراسة (بنك التسويات الدولية، 2018) بهدف معرفة "أثر تطور التكنولوجيا المالية للبنوك"، وقد ناقشت الورقة أثر التكنولوجيا المالية على المصرف المركزي والمصارف ومن النتائج التي خلصت إليها الورقة أنّ تطورها سيؤدي إلى مجموعة من الآثار من بينها تقليل تكاليف العمليات وتقديم خدمات مصرفية أسرع، كما أنّها تؤدي إلى تحسين كفاءة المصارف من خلال زيادة الاعتماد على التكنولوجيا في عملياته لتقليل فرص التعثر، وستفيد في العمل التلقائي للتقارير الموجهة للمصارف المركزية وهذا ما سيحسن من التزام المصارف بالتعليمات الصادرة عن المصارف المركزية. إلا أنّ هذا التطور سيخلق مجموعة من المخاطر من بينها وأكثرها أهمية التأثير على سيولة المصارف فاستخدام التكنولوجيا سيؤدي إلى تذبذب في الودائع وتقليل ولاء العميل وانتقاله بين الحسابات بما يحقق أعلى عائد وهذا ما سيؤدي بدوره إلى رفع مخاطر السيولة لدى المصارف.

كما وهدفت دراسة Qin (2017) إلى معرفة "أثر النقود الالكترونية في العرض النقدي في الصين"، وذلك للفترة 1990–2010 على نحو سنوي، حيث طبق البحث نموذج يكون فيه المتغير التابع نمو العرض النقدي بالمعنى الضيق M0، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من (نسبة الدفع الالكتروني، نسبة تفضيل العملة، سعر الفائدة، سرعة دوران النقود، متغير نوعي يعبر عن الأزمة المالية العالمية). وباستخدام طريقة مربعات الانحدار الصغرى OLS فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر من بينها أنّ الدفع الالكتروني يخفض من M0.

وهدفت دراسة (عبد الله، 2015) إلى "التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية"، وعلى نحو أدق معرفة أثر الدفع باستخدام البطاقات على الكتلة النقدية M1 وذلك للفترة 2005–2014 وذلك على نحو سنوي.

تمّ في البداية تحديد المتغير المستقل وهو قيمة العمليات المنفذة الكترونياً، في حين تمثل المتغير التابع بالكتلة النقدية M1، وقد تمّر استخدام معامل الارتباط وتحليل الانحدار.

توصلت الدراسة إلى أنّ معامل الارتباط قد بلغ بين المتغير 0.96 ما يعني وجود علاقة قوية جداً و وبإجراء تحيل الانحدار فقد تبين أنّ ارتفاع العمليات المنفذة باستخدام البطاقات سيؤدي إلى ارتفاع الكتلة النقدية.

جاءت دراسة Nirmala&Widodo (2011) بهدف معرفة "أثر الزيادة في استخدام بطاقات الدفع في الاقتصاد الإندونيسي"، وذلك خلال الفترة 2005–2010 على نحو شهري، حيث تمّ وضع نموذجين الأول خاص بالطلب على القيمة الحقيقية لمعاملات الدفع الالكتروني والثاني القيمة الحقيقية للطلب على النقود في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة ومعدل التضخم. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ زيادة استخدام بطاقات الدفع الالكتروني سيؤدي إلى انخفاض النقد في التداول، في حين أن M1 و M2 سوف ترتفع، كما أنّه يؤدي إلى تخفيض في المستوى العام للأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي.

بعد استعراض الدراسات السابقة الخاصة بأثر الدفع الالكتروني والتقنيات المالية في السياسة النقدية لم تميز الدراسات الخاصة بأثر الدفع الالكتروني في السياسة النقدية والمصرفية بأنواع البطاقات على المدى قصير وطويل الأجل. وهذا ما تحاول الدراسة معرفته (معرفة البطاقات التي سيسمح المصرف المركزي بتداولها في الاقتصاد). فعلى سبيل المثال لا الحصر في دول ذات معدل تضخم مرتفع وتراجع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يفضل استخدام البطاقات الائتمانية وذلك لأسباب عدّة من بينها أثر المزاحمة على القروض نتيجة تحقيق سعر فائدة أعلى عند تجاوز الحدود المسموح بها وأثر زيادة العرض النقدي في حال تجاوز هذا الحد، وهذا الأمر سيؤدي إلى ارتفاع في العرض النقدي.

3- مشكلة الدراسة:

بناءً على الدراسات السابقة يمكن صياغة البحث من خلال التساؤلات الأساسية الآتية:

أ- ما هي العوامل المؤثرة في النقد في التداول خارج القطاع المصرفي في الاقتصاد الكويتي؟

ب- كيف يمكن الاستفادة من التجربة الكويتية في سورية؟

ويتفرع عن التساؤل الأساسي الآتي:

أ- هل يوجد أثر معنوي لقيم معاملات البطاقات الائتمانية في النقد في التداول في الاقتصاد الكويتي خلال فترة الدراسة؟

ب- هل يوجد أثر معنوي لقيم معاملات البطاقات غير الائتمانية في النقد في التداول في الاقتصاد الكويتي خلال فترة الدراسة؟

ت- هل يوجد أثر معنوي لسعر الفائدة في النقد في التداول في الاقتصاد الكويتي خلال فترة الدراسة؟

ث- هل يوجد أثر معنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قيمة النقد في التداول الاقتصاد الكويتي خلال فترة الدراسة؟

4- فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

أ- لا يوجد أثر معنوي لقيم معاملات البطاقات الائتمانية في النقد في التداول في الاقتصاد الكويتي خلال فترة الدراسة.

ب- لا يوجد أثر معنوي لقيم معاملات البطاقات غير الائتمانية في النقد في التداول في الاقتصاد الكويتي خلال فترة الدراسة.

ت- لا يوجد أثر معنوي لسعر الفائدة في النقد في التداول في الاقتصاد الكويتي خلال فترة الدراسة.

ث- لا يوجد أثر معنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النقد في التداول في الاقتصاد الكويتي.

5- أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في النقد في التداول خارج القطاع المصرفي في الكويت ومعرفة أدوات الدفع الالكتروني المناسبة للاقتصاد السوري في ظل ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

يمكن أن تقسم أهمية البحث إلى أهمية نظرية وأخرى تطبيقية، حيث تتمثل الأهمية النظرية بمراجعة الدراسات السابقة في إطار الدفع الالكتروني ومحاولة تمييز الأثر بين دول تستعد للتوسع في الدفع الالكتروني مثل سورية ودولة تشهد انتشاراً كبيراً للدفع الالكتروني مثل الكويت، في حين تتمثل الأهمية العملية بمساعدة المصرف المركزي في تحسين الوضع الاقتصادي من خلال اختيار أدوات الدفع الالكتروني المناسبة لكل اقتصاد.

6- عينة وفترة الدراسة:

ستطبق الدراسة على الاقتصاد الكويتي خلال الفترة الممتدة من الربع الأول من عام 2012 وحتى الربع الثالث من عام 2021، كما سيتطرق هذا البحث إلى الاقتصاد السوري خلال الفترة 2011-2019 دون إجراء نموذج قياسي وذلك لعدم توافر كامل البيانات.

7- نموذج الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تمّ صياغة النماذج الآتية:

$$LOGMC=\alpha+\beta1*IR+\beta2*RGDP+\beta3*CC+\beta4*DC+e$$

حيث أنّ:

IR: سعر الفائدة الفائدة على الودائع لأجل، RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، MC: النقد في التداول، CC: قيم معاملات البطاقات الائتمانية، DC: قيم معاملات البطاقات غير الائتمانية.

8- منهجية وخطوات إجراء الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الظاهرة المدروسة ومعرفة العوامل المؤثرة في متغيرات الدراسة، واتبع الباحثون الخطوات الآتية:

1. تطور متغيرات الدراسة عبر الزمن.
2. تقدير النماذج على المدى قصير وطويل: حيث تكون هناك علاقة قصيرة الأجل عندما تكون قيمة معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 5%، كما يكون هناك علاقة طويلة عندما تكون قيمة اختبار F أكبر من الحد الأعلى عند مستوى دلالة 5%.

المراجعة النظرية والدراسات التجريبية:

يتناول الإطار النظري للدراسة المفاهيم المرتبطة بالتحول الرقمي في الاقتصاد مثل أدوات الدفع الالكتروني والتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي وأثرها في السياسة النقدية والمصرفية، ويمكن أن يقسم التأطير النظري والدراسات السابقة إلى المحاور الفرعية الآتية:

أولاً: بطاقات الدفع الالكتروني:

تتعدد الأساليب المستخدمة في الدفع الالكتروني التي نذكر من بينها (سفر، ص.88-89):

1. **البطاقات غير الائتمانية:**

يتطلب إصدارها من حامل البطاقة أن يفتح حساباً لدى المصرف المصدر وأن يودع مبلغاً يمثل الحد الأقصى المسموح له الشراء بواسطة البطاقة وتوصف هذه البطاقات بأنّها بطاقات ذات أثر إحلال أي أنّها لا تخلق ائتماناً جديداً كما أنّ هذه البطاقات مفيدة في إعادة هيكلة العرض النقدي وليس خلق المزيد منه.

2. **البطاقات الائتمانية:**

تشبه بطاقة الحسم الشهري ولكن تسديد المستحق على حاملها لا يتم شهرياً وإنما على أقساط شهرية تتناسب مع مدخوله، مع تحميل الرصيد الذي جرى تقسيطه فوائد في حدود المعدلات المألوفة في مثل هذا النوع من التسليفات، مع العلم أنّ هناك حداً أقصى لقيمة هذا الدين ومدته في السماح لحامل البطاقة بسحب النقد ما يعني أنّه يزيد من العرض النقدي.

ثانياً: مكونات العرض النقدي وعلاقتها بتحسين كفاءة السياسة النقدية:

تمثل المجاميع النقدية مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، حيث تعكس قدرة الأفراد على الانفاق، فهي تضم وسائل الدفع المتاحة لدى هؤلاء الأفراد، إلى جانب وسائل التوظيف التي يمكن تحويلها بسهولة وسرعة ودون مخاطر الخسارة إلى وسائل دفع، ويتمّ التعبير عن المجاميع النقدية من خلال النقود بمعناها الواسع التي يرمز لها بالرمز M كما يطلق عليها العرض النقدي الذي يُعرف بـ: "جميع وسائل الدفع من النقود الورقية والمعدنية المصدرة والنقود الخطية (الودائع والشبكات) والعملات الأجنبية وأشباه النقود (الأوراق المالية

ما بين الأسهم والسندات) التي يطلبها الأفراد والشركات المالية والإنتاجية بهدف المعاملات أو المضاربة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ومن ثمّ زيادة معدل النمو الاقتصادي" (بوعمامة، 2017، صفحة 18-19).

تتغير مكونات العرض النقدي من بلد لآخر تبعاً لطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور المنتجات المالية والقطاع المصرفي، لتعكس هذه المكونات معلومات للسلطات النقدية ممثلة بالبنوك المركزية عن معدل نمو السيولة النقدية بحيث تسعى هذه السلطات إلى تحقيق معدل نمو للكتلة النقدية عند مستوي قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي (Mishkin&Serletis,2011,pp.51-53).

يمكن تناول أهم عناصر العرض النقدي على النحو الآتي:

- الكتلة النقدية الضيقة (عرض النقد الضيق) M1:

$$M1=C+DD$$

تشمل C النقد الورقي والمعدني المصدر وهو خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور.

DD تشمل الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب).

- الكتلة النقدية الموسعة (عرض النقد الموسع)M2 :

$$M2=M1+TD$$

M1 تشمل العرض النقدي الضيق.

TD تشمل الودائع الآجلة وودائع التوفير، ودائع بإخطار لدى المصارف التجارية، ودائع صندوق التوفير.

إنّ ارتفاع نسبة النقد في التداول على نحو كبير يعني عدم قدرة المصرف المركزي على استخدام أدواته كسعر الفائدة للتأثير في حركة السيولة لدى الاقتصاد، الأمر الذي يتطلب إعادة الكتلة النقدية لنحو القطاع المصرفي ومن الوسائل المتاحة تشجيع التفاذ المالي، ومن هذا المنطلق فلا بدّ من البحث في أدوات الدفع الالكتروني المناسب للاقتصاد بما يعزز من كفاءة السياسة النقدية (تحقيق المصرف المركزي لهدفي استقرار معدل التضخم وتحسين معدلات النمو الاقتصادي).

الدراسة العملية:

يستعرض هذا الجزء من الدراسة كلاً من:

1. مؤشرات نقدية حول الاقتصاد الكويتي.
2. تقدير النماذج.
3. تقييم الحاجة إلى الدفع الالكتروني في سورية.

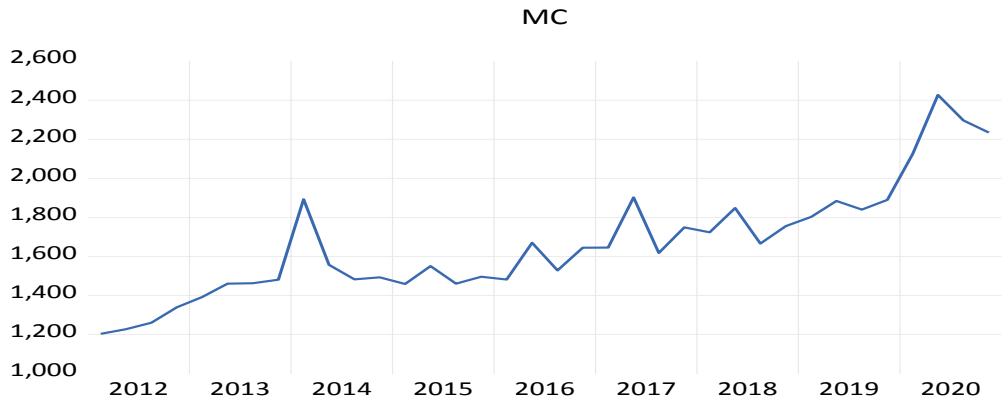
أولاً: مؤشرات الاقتصاد الكويتي:

يكتفي هذا الجزء باستعراض:

1. **النقد في التداول ونسبة تفضيل السيولة:**

يوضح الشكل الآتي تطور حجم النقد في التداول:

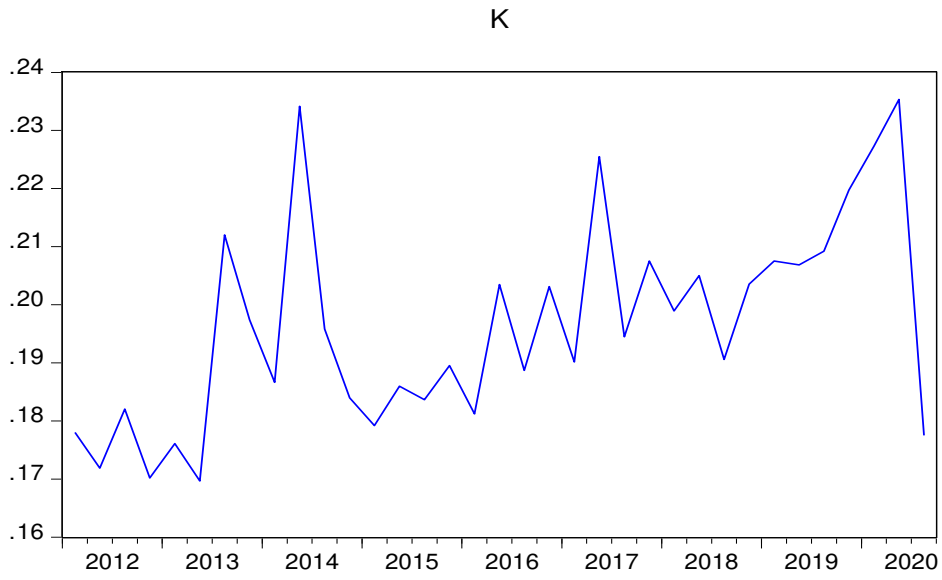
الشكل رقم /1/: تطور حجم النقد في التداول (خارج القطاع المصرفي):



المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج Eviews-12

يتضح من خلال الشكل رقم /1/ أنّ هناك اتجاهاً صاعداً صاعد للنقد في التداول وبشكل خاص خلال الأزمات من بينها جائحة كوفيد-19 حيث ارتفع حجم النقد خارج القطاع المصرفي خلال ربعين بنسبة قاربت 28% في الربع الثاني من عام 2020، وعلى الرغم من أهمّية هذا المؤشر إلا أنّه لا يعطي مؤشراً حول الثقة بالقطاع المصرفي، وعليه يستعرض الشكل الآتي تطور نسبة تفضيل النقد التي تربط بين الودائع تحت والنقد في التداول:

الشكل رقم /2/: تطور نسبة تفضيل النقد خلال الفترة 2012-2020 :



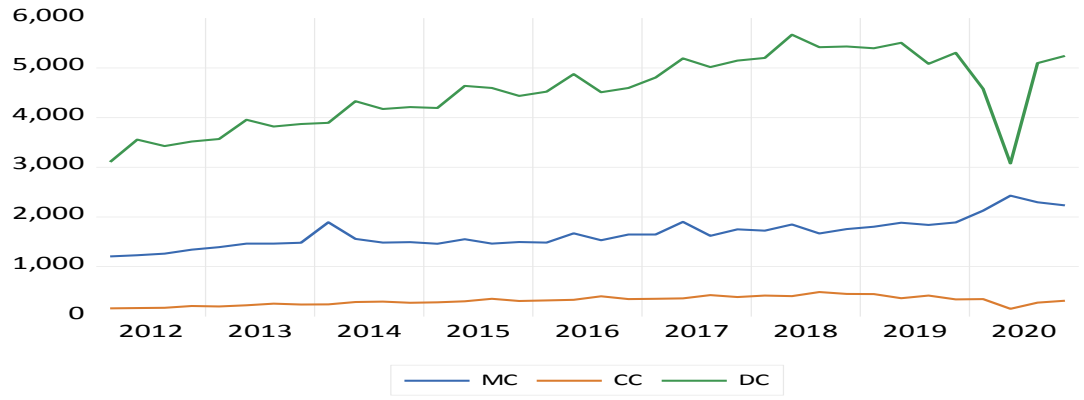
المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الشكل رقم /1/ أنّ جائحة كوفيد-19 قد أثرت على نحو واضح في تفضيل الجمهور للنقود فبعد أن كانت ما يقارب 24% في نهاية عام 2019 أصبحت ما يقارب 18% في نهاية الربع الثالث من العام 2020، ما يدّل على توجه الجمهور نحو الإيداع في المصارف الكويتية وهذا ما يزيد من حجم عمليات الدفع الالكتروني.

2. الدفع الالكتروني والنقد في التداول:

يوضح الشكل الآتي تطور حجم عمليات بطاقات الدفع الالكتروني والنقد في التداول:

الشكل رقم /3/: حجم عمليات الدفع الالكتروني حسب الأداة والنقد في التداول:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-12

يتضح من خلال الشكل رقم /3/ أنّه فيما يتعلق بحجم بطاقات الائتمان فهي ذات مستويات ضعيفة ما يعني عدم توجه الجمهور نحو هذا النوع من البطاقات، وذلك على حساب ارتفاع حجم عمليات البطاقات غير الائتمانية حيث أخذت منحنى عام صعودي، مع ضرورة الإشارة إلى أنّه خلال الربع الأول والثاني من عام 2020 حصل انخفاض في حجم العمليات لتعود بعدها للارتفاع في الربع الثالث من عام 2020. وعند النظر إلى تغيرات القيم عبر الزمن يمكن القول أنّ هناك علاقة واضحة بين حجم عمليات البطاقات المدينة والنقد في التداول في حين لم تتضح العلاقة بين حجم عمليات البطاقات الدائنة والنقد في التداول. وهذا ما ستؤكده أو تنفيه نتائج النمذجة الاقتصادية.

ثانياً: نتائج تقدير النماذج:

بعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية ووجود استقرار عند الفرق الأول فقد تمّ تطبيق vecm (تصحيح الخطأ) الذي يبين العلاقة قصيرة وطويلة الأجل.

ويوضح الجدول الآتي نتائج التقدير لأثر الدفع الالكتروني على النقد في التداول:

الجدول رقم /1/: ملخص نتائج تقدير أثر أدوات الدفع الالكتروني في النقد في التداول:

Cointegrating Eq:	**CointEq1**
MC(-1)	1.000000
CC(-1)	-16.15505
	(2.68010)
	[-6.02777]
DC(-1)	2.230221
	(0.37008)
	[6.02630]
C	-6687.192
Error Correction:	D(MC)
CointEq1	-0.345815
	(0.10630)
	[-3.25322]
D(MC(-1))	-0.467189
	(0.22671)
	[-2.06070]
D(MC(-2))	-0.278283
	(0.21693)
	[-1.28282]
D(CC(-1))	-4.220373
	(1.47367)
	[-2.86386]
D(CC(-2))	-2.275812
	(0.86336)
	[-2.63600]
D(DC(-1))	− 0.523721
	(0.20237)
	[− 2.58791]
D(DC(-2))	− 0.364328
	(0.15466)
	[−2.35561]
C	-147.5692
	(401.569)
	[-0.36748]
RGDP	0.003156
	(0.10530)
	[0.02997]
IR	91.89141
	(58.9893)
	[1.55776]
DCOVID	545.9515
	(159.476)
	[3.42340]
R-squared	0.572597
Adj. R-squared	0.378324

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

- بلغت القوة التفسيرية للنموذج 57% أي أنّ 57% من التغيرات في النقد في التداول تعزى إلى التغير في المتغيرات المستقلة.
- هناك علاقة قصيرة الأجل حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ 0.345 أي أنّ 34.5% من الأخطاء تصحح كل شهر.
- على المدى قصير الأجل هناك أثر سلبي للقيم السابقة للنقد في التداول في القيم الحالية ما يعني تباطؤ تغير النقد في التداول.
- على المدى قصير الأجل تؤدي كل من البطاقات الائتمانية وغير الائتمانية إلى انخفاض في حجم النقد في التداول كونها عوامل جاذبة لدخول النقد للقطاع المصرفي الكويتي، في حين أنّه على المدى طويل الأجل يؤدي التوسع في استخدام البطاقات المدينة إلى تقليل النقد في التداول، في حين يظهر الأثر المعاكس فيما يتعلق بأثر استعمال البطاقات الائتمانية في النقد في التداول.
- لا يوجد أثر معنوي لسعر الفائدة على النقد في التداول ما يعني عدم فاعلية سعر الفائدة في جذب النقد المتداول خارج القطاع المصرفي.
- هناك أثر معنوي إيجابي لجائحة كوفيد-19 في النقد في التداول ما يعني أنّ حالات الإغلاق الحاصلة قد أدت إلى توليد حالة خوف انعكس في زيادة الطلب على النقد خارج القطاع المصرفي الكويتي.

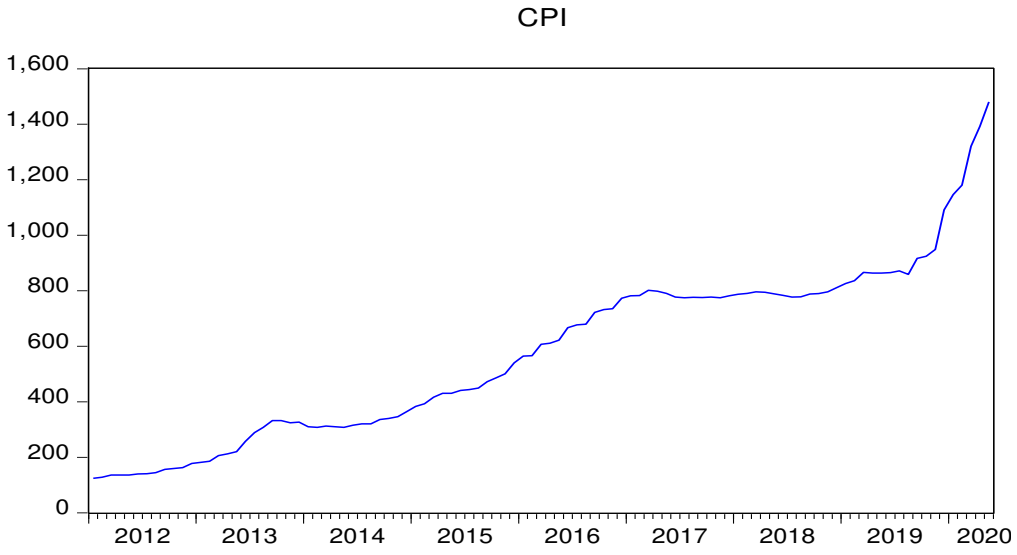
ثالثاً: تقييم مدى الحاجة إلى الدفع الالكتروني في سورية:

يستعرض هذا الجزء تقييماً لمدى الحاجة إلى تطبيق الدفع الالكتروني والتحول الرقمي في سورية وذلك من خلال استراض مجموعة من المؤشرات التي نذكر من بينها:

- **مؤشر أسعار المستهلك:**

يوضح الشكل الآتي تطور مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة 2012-2020:

الشكل رقم /5/: المتوسط السنوي لمؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة 2012-2020:



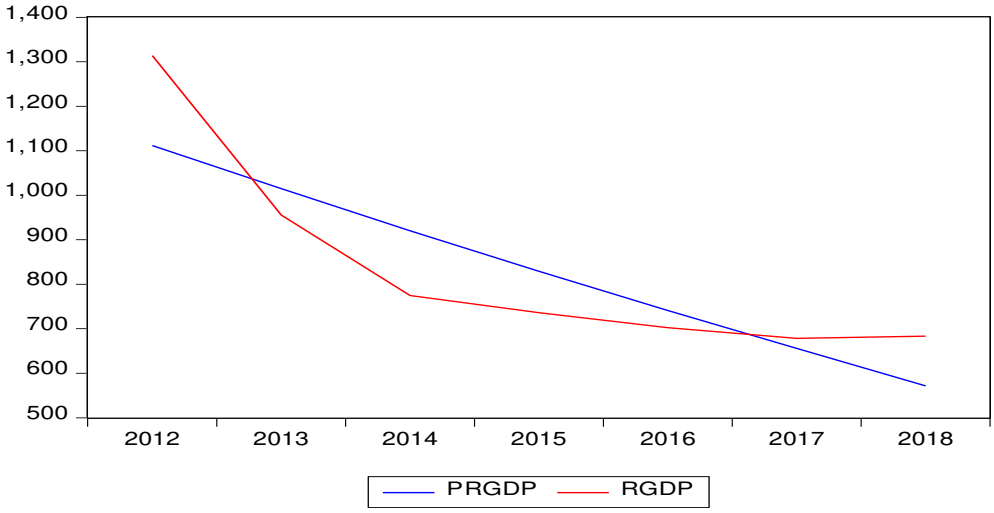
يتضح من خلال الشكل رقم /5/ أنّ الاتجاه العام لمؤشر أسعار المستهلك هو الصعود وعلى نحو خاص الأشهر الخمس الأخيرة من عام 2020 ويرى الباحثون أنّ ذلك ناجم عن مجموعة من الأسباب من بينها:

1. ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية، ويمكن أن يعزى إلى عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية مثل عمليات المضاربة على الليرة السورية، وقد أكد هذا الأمر مجموعة من بينها دراسة سيروب (2021) التي خلصت إلى وجود أثر معنوي إيجابي لسعر الصرف في مؤشر أسعار المستهلك.
2. ارتفاع المعروض النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يؤدي بدوره إلى بين المعروض ومن الطلب على السلع والخدمات وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك.

- **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي والكامن:**

يوضح الشكل الآتي تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والكامن خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم /6/: تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي والكامن:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الشكل رقم /6/ أنّ الاقتصاد السوري عمل تحت مستوى التشغيل الكامل خلال الفترة 2013-2016، مع ضرورة الإشارة إلى أنّ مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من الكامن بعد عام 2017 ما يعني أنّ الاقتصاد يعيش حالة تضخمية، بينما خلال أعوام من 2013-2016 كان هناك انكماش في الاقتصاد.

بناءً على ما سبق يمكن القول أنّ هناك حاجة لتطبيق التحول الرقمي السطحي والعميق وذلك للأسباب الآتية:

1. إنّ العوامل المؤثرة في سعر الصرف تقسم إلى اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، ومن العوامل غير الاقتصادية عامل المضاربة على الليرة السورية وهذا ما يتطلب تخفيض الأموال الموجهة نحو المضاربة ومن الأدوات المتاحة تشجيع الدفع الالكتروني.
2. لكون أحد العوامل المؤثرة في مؤشر أسعار المستهلك هو العرض النقدي بالمعنى الموسع الذي يجب على مصرف سورية المركزي العمل على ضبطه. ومن الوسائل الخاصة بضبطه تشجيع الدفع الالكتروني على أن تكون الأدوات المختارة لا تؤدي إلى زيادة كبيرة في الكتلة النقدية بل تغير من تركيبة العرض النقدي ليصبح الجزء الأكبر منه داخل القطاع المصرفي وهو ما يسهم في تعزيز القاعدة التسليفية للمصارف.
3. إنّ ارتفاع التضخم أدى إلى الحاجة إلى حمل نقود أكثر، وإنّ تطبيق الدفع الالكتروني سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على النقود بشكلها التقليدي وتسهيل حركة التجارة.

بناءً عليه فإنّ هناك حاجةً ملحة لكي يتعزز الاقتصاد الرقمي في سورية وذلك للأسباب التي تمّ تبيانها سابقاً وهذا ما يتطلب من المصرف المركزي تغيير نموذج أعمال في ظل التحول الرقمي ودعائمه. وهذا ما سيتم مناقشته على نحو أكبر في التوصيات.

نتائج اختبار الفرضيات

تمّ اختبار الفرضيات الآتية:

أ- لا يوجد أثر معنوي لقيم معاملات البطاقات الائتمانية في النقد في التداول في الاقتصاد الكويتي خلال فترة الدراسة:

بلغت قيمة اختبار T بالقيمة المطلقة 6.02 وهي أكبر من 1.96 ما يعني رفض الفرضية العدم أي وجود أثر معنوي لقيم معاملات البطاقات الائتمانية في النقد في التداول في الاقتصاد الكويتي.

ب- لا يوجد أثر معنوي لقيم المعاملات للبطاقات غير الائتمانية في النقد في التداول في الاقتصاد الكويتي خلال فترة الدراسة:

بلغت قيمة اختبار T بالقيمة المطلقة 6.03 وهي أكبر من 1.96 ما يعني رفض الفرضية العدم أي وجود أثر معنوي لقيم معاملات البطاقات الائتمانية في النقد في التداول في الاقتصاد الكويتي.

ت- لا يوجد أثر معنوي لقيم لسعر الفائدة في النقد في التداول في الاقتصاد الكويتي خلال فترة الدراسة:

بلغت قيمة اختبار T بالقيمة المطلقة 0.03 وهي أقل من 1.96 ما يعني قبول الفرضية العدم أي عدم وجود أثر معنوي لقيم لسعر الفائدة في النقد في التداول في الاقتصاد الكويتي.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى أنّه على المدى قصير الأجل تساهم عمليات الدفع الالكتروني في تشجيع الإيداع من خلال ما تحققها من مزايا وهذا ما يخفض من النقد في التداول، مع ضرورة الإشارة إلى أنّ أثر البطاقات غير الائتمانية أكبر من أثر البطاقات الائتمانية وذلك لاعتماد الجمهور على البطاقات غير الائتمانية. أمّا على المدى طويل الأجل فيبقى الأثر المعنوي السلبي للبطاقات المدينة وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة Nirmala&Widodo (2011) ودراسة Igamo&Falinaty (2018)

وبهدف تعزيز التحول الرقمي والشمول المالي في كل من الكويت وسورية فإنّ الدراسة توصي بالآتي:

1. فبما يتعلق بأدوات الدفع الالكتروني المستخدمة في سورية فتوصي لمصرف سورية المركزي ألا يرخص منتج البطاقات الائتمانية وذلك لما من دور سلبي في الاقتصاد في الوقت الحالي حيث يعاني الاقتصاد السوري من ارتفاع في معدلات التضخم فالسماح لهذا النوع من البطاقات سيؤدي إلى ارتفاع في العرض النقدي ومع الانخفاض في كتلة السلع والخدمات سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.
2. أمّا في الكويت فننصح أن يتم العمل على تشجيع أداة الدفع باستخدام البطاقات الائتمانية وذلك لكون معدلات التضخم مستقرة نسبياً والزيادة في العرض النقدي لن تؤدي على نحو كبير إلى ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار. وبهذا يستطيع بنك الكويت المركزي تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي في الكويت.
3. العمل على تأهيل كوادر تتمتع بالقدرة على التنبؤ بالمخاطر وتبني نمط القيادة التحويلية.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع :

المراجع باللغة العربية:

1. سفر، أحمد، من دون سنة، أنظمة الدفع الالكتروني، منشورات الحلبي الحقوقية.
2. سيروب، رشا، 2021، أثر سعر الصرف في التضخم في سورية خلال السنوات 2011–2016 باستخدام نموذج VAR، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية ، 35(1).
3. قندوز، عبد الكريم، 2019، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي.
4. منعم&إسماعيل، 2021، "مشروع بحثي حول الانعكاسات الاقتصادية للثورة الصناعية الرابعة" (1) الذكاء الاصطناعي، ورقة مقدمة إلى صندوق النقد العربي.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Igamo&Falianty, Alghifari&Telisa, 2018, The Impact of Electronic Money on The Efficiency of The Payment System And The Substitution of Cash In Indonesia, SRIWIJAYA INTERNATIONAL JOURNAL OF DYNAMIC ECONOMICS AND BUSINESS
2. BANK FOR INTERATIONAL SETTLEMENTS, 2018, Implications of fintech developments for banks and bank supervisors,
3. Mumtaz&Smith&Mahmood, Muhammad&Zachary&Zafar, 2020, Do Fintech Activities Afect Monetary Policy?, https://www.researchgate.net/publication/345982373
4. Nirmala&Widodo, Tiara&Tri, 2011, EFFECT OF INCREASING USE THE CARD PAYMENT EQUIPMENT ON THE INDONESIAN ECONOMY, Jurnal Bisnis dan Ekonomi (JBE), Maret 2011, Hal. 36 – 45 Vol. 18, No. 1 ISSN: 1412-3126
5. Qin, Rui, 2017, The Impact of Money Supply and Electronic Money: Empirical Evidence from Central Bank in China, University of New York ,Department of Economics and Finance